التعليق فقط فيما حذف من مبتدا اسناده واحد فقط كما نبه عليه بقوله سواء كان
الساقط واحدا او اكثر وقد صرح المصنف بما يصدق المعضل فقط وبما يصدق
به معا قوله اما بالتجوز العقلي قال ما لا نهاية له الاولى ان يقال اما بالتجوز العقلي فلا
ضابط له والافضل التابعي متاه قوله فاتى ستة او سبعة وفيه المشكوك فان مسند
الذي وريفه سبعة قد اختلف في السابع منهم فقيل صحابي وقيل تابعي فعلى الاول
التابعون ستة وعلى الثاني سبعة قوله بين الراوي وشيخه في التعبير هنا بشيخه
ما لا يخفى فان من يلقاه الراوي وليس له منه اجازة كيف يكون شيخه والاليق ان
يقال بين الراوي ومن اسند عنه كما عبر به المصنف فيما بعد قوله وليست له اجازة ولا
وجادة اي فان كان له منه اجازة فالاسناد متصل ومفهوم كلامه ان الوجادة
كالاجازة في ذلك وهو ممنوع فان الرواية بالوجادة للاتصال معها نعم العمل
بالوجادة محل خلاف حكي عن الشافعي العمل بها وقال به طائفة من نظراء صحا
ونصره امام الحرمين واختاره غيره ومنعه معظم المحدثين من المالكية وغيرهم قوله
سمي بذلك اي يسمى الاسناد الذي السقوط منه خفي بذلك اي بالمدلس اشتراكهما
في الخفاء لخفاء الساقط في الاسناد المدلس وخفاء الشعر اخص ومخصوصا باختلاط
الظلام قوله للتجوز فيها احترز عن نحو قول الحسن البصري حدثنا ابن عباس على
منبر البصرة وانما اراد اهل البصرة وهو من اهلها وقول ثابت البناني خطبنا عمران بن
حصين قوله من ادخل في تعريف التدليس المعاصرة وهو الذي مشى عليه ابن الصلاح
وصاحبه المص هو الذي ذكره ابو الحسن بن القطان فانه فرق في كتابه بيان الوهم و
الايهام بين الارسال والتدليس يعني ما ذكره المص ١٢ ا ١٢ عبر بالسماع في موضع

اللقي قوله للخبر هي بخاء معجمة وراء مهملة مفتوحة هم الذين ادركوا الجاهلية
ثم اسلموا ولم يثبت انهم لقوا النبي صلى الله عليه وسلم وسيأتي في كلام المص
بنحو معناه قوله من قبيل الارسال اي من قبيل التدليس لا يقال انما يطلق على
المخضرمي اسم التدليس صيانة لاهل ذلك القرن عن شائعة هذا اللفظة
بدليل ان حد التدليس منطبق على من حدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بشيء لم
يسمعه منه ولم يطلق ذلك عليه بل عدوا عنه الى تسميته مرسلا ينقولون
مرسل صحابي لانا نفرق بين الصحابة وهو لبيان الصحابة حديثهم مقبول كله
لانهم مرسلون عن صحابة مثلهم وهو عدول كلهم وقد تتبع ما اسندوه عن التابعين
فلم يوجد كلهم انما هو اخبار الام ونحوها والتدليس انما قطع لانه يوجب التفرقة
في قبول ما كان من جزء بصيغة محتملة لاحتمال ان يكون حذف الذي حدث
به وهو ضعيف وهذا الاحتمال بعينه يمكن في المخضرمي فانهم رواه عن التابعين
فاكثروا واثقاتهم وضعفاؤهم فلم يبق الا التفرقة من حيث اللقي وعدمه قوله
لمصلحة اقتضت ذلك للان بيان مراتبهما في الضعف اهم من تميز احد الضعيفين
عن الاخر قوله وبينه وبين الاول عموم اي مطلق لان الكذب في الحديث نوع
من الغش قوله او جهالته اي جهالة حاله من العدالة باطنا وظاهرا وهو اقسم
المحمول الثلاثة في كلام ابن الصلاح قوله ميشوم غلطه واصابته هو المعتمد المواقق
لقول في تفضيل السبب الطعن ثم سوء الحفظ والمراد به ما يرجح جانب خطائه
انتهى وهذا هو معنى قوله هنا من يستوي غلطه واصابته ويزيد عليه تناوله
من تغلب خطاؤه وهو اولى بالطلاق سوء الحفظ ويقع في بعض النسخ

Copyright © King Saud University